http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1519) السنة السادسة -الخميس (28) ايار 2009

ضيف الخميس

باع طويل وخبرة واسعة في تاريخ العراق السياسي، ابن اول وزير للتربية في العهد الملكي، اكمل دراسته الثانوية في الاعظمية، وغادر العراق عام ١٩٦٨ ليستقر في فرنسا التي درس فيها الاقتصاد.. انه عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية والقيادي البارز في المجلس الاعلى الاسلامي، التقته (المدى) في قصر العدل ببغداد مبينا لها ان العام ٢٠١٣ سيشهدعودة العراق الى وضعه الطبيعي واستقراره، اذا ما فكر الساسة فيه بانهم رجال اصلاح وليسوا رجال مناصب، مضيفا ان الخلافات بين المجلس الاعلى وحزب الدعوة قديمة وهي حالة طبيعية تحدث اثناء العمل في الساحة السياسية الواحدة،وعن الانباء التي تشير الى وجود خلافات داخل المجلس اكد بان المجلس الاعلى لاتوجد فيه نزاعات انشقاقية اوانفصالية موضحا وجود وجهات نظر واجتهادات مختلفة فيه،وعن تاثير الازمة المالية على الاقتصاد العراقي قال بان تأثيرها كبير جدا على البلد وعن رأيه بمقترح رئيس الوزراء الداعي الى تحول العراق الى نظام رئاسي قال عبدالمهدي: ان النظام البرلماني هو الاصلح للعراق....

وفيما يلي نص الحوار:

نائب رئيس الجمهورية

عادل عبد المهدي لـ (المدى): لابد من التنازلات ولايمكن لاي طرف ان يحصل على كل شيء

بغداد/ يوسف المحمداوي

منطق التسلط يعقد الامور

×العلاقة بين المركز والاقليم يشوبها التوتر،الم يتمكن التحالف الرباعي من ازالته؟

-كل طرف جاء من مصادر فكرية متباينة ثم حاولت كل الاطراف ان تتحد في لغة مشتركة من خلال الدستور،التفسيرات تختلف وهذا امر طبيعي موجود في كل دول العالم، وكل جهة تدافع عن المصلحة المحددة لمؤسستها فمن هو في البرلمان يدافع عن الطبيعة التشريعية والرقابية للبرلمان، ومن هو في التنفيذ يدافع عن الطبيعة التنفيذية للموقع،ومن هو في المركز يدافع عن مصالح المركز ومن هوفي الاقليم او في الحكومات المحلية يدافع اساسا عن مصالح الاقليم و هذه طبيعة عمل المؤسسات الموجودة في جميع دول العالم ليس في العراق فقط. واذا ماجمعنا هذين العاملين سنجد من الممكن جدا ان تحل الامور بشكل طبيعي ولكن فقط اذاساد سوء النية وساد منطق التسلط والانفراد حين ذلك ستتحول المشاكل الطبيعية الى مشاكل عدائية وجدية تعقد الامور،فمثلاً في مسألة النفط قد تتغير الظروف وتصبح هناك رؤية مشتركة وقد يكون العكس ويستمر الاصرار والعناد، وبالتالي تتعقدالمسالة هناك اختلاف في مسألة المناطق المتنازع عليها، في فهم حكم البلاد،المشاركة،الاغلبية، التوافقية، كل هذه مفاهيم تتدافع،وفيها مصلحة للبلاد مادامت في دائرة الثقة والرغبة في ايجاد الافضل والاصلح، وبالعكس سيتحول الى تضاد وتناقض حاد مؤذي اذا ما سادت نظرية الانغلاق وفقدان الثقة.

×هل من حل قريب يلوح في الافق؟

-الحلول دائما تحصل، فهذه المشاكل مثل شكل الانسان يتطور دون ان يلاحظ ذلك، لكن الاخرون يلاحظون ذلك هناك الكثير من المسائل حلت فمثلاً في حضور الحكومة الاتحادية في كردستان حلت قضايا كثيرة، الحسابات المالية حلت،العلاقات حلت، حتى في مسألة النفط الآن هناك امكانية تصدير النفط من حقول جديدة في كردستان يستخرج منها النفط لاول مرة عبرالانابيب والخطوط الوطنية هناك اموركثيرة تحل،ويجب الاصرار على المشتركات، ويجب حل الاختلافات بطريقة ودية وصبورة تحاول ان تضع المصلحة العامة فوق اي اعتبار.

الخلافات بين المجلس والدعوة قديمة

×على ضوء نتائج الانتخابات المحلية زاد الخلاف الموجود اصلاً بين المجلس والدعوة،لكن شهدنا هذه الايام لقاءات لكم مع المالكي هل اثمرت عن مايردم الفجوة بين الحليفين العتيدين؟

-الخلافات بين المجلس والدعوة قديمة مع ذلك بقيا اقرب طرفين،سواء في فترة المعارضة اوالان طبيعة العمل في الساحة الواحدة توجد اختلافات التنافس اووجهات النظر المختلفة نعم هناك اختلافات لكن هناك ايضاً اتفاقات.. كثيراً ومراراً قلنا في فترة الانتخابات المحلية ان الائتلاف باق ،وذكرنا ان الانتخابات الاولى تمت بنفسً الشكل وبنفس اليوم اي ان المواطن اعطى ورقته للائتلاف في صندوق الانتخابات التشريعية ثم ذهب الى صندوق آخر،والقى ورقته لكيانات منفردة، المجلس نزل بقوائم والدعوة كذلك، و في عدد كبير من المحافظات خضنا انتخابات منفردة في الانتخابات المحلية، وقدنخوض انتخابات مشتركة في الانتخابات البرلمانية،وهذا يعتمد على المباحثات الجارية حاليا.

×لكن حزب الدعوة وعلى لسان النائب سامي العسكري يشترط ان يكون الدعوة هو الرئيس للائتلاف فضلا عن عودة التيار الصدري والفضيلة؟

-هذه مجرد تصريحات ولااظن ان العسكري يمثل الطرف الوحيد او الطرف المتحدث الاقوى باسم الائتلاف وهذااجتهاد منه وكل انسان له اجتهاداته،وكل هذه القضايا لم تطرح لحد الآن، الائتلاف الحالي مايزال برئاسة السيد الحكيم، كيف يكون الائتلاف المقبل؟كيف ستكون اليات العمل فيه؟،من هي القوى التي ستكون منضوية تحت لوائه؟ هذا هو موضع مباحثاتنا الآن فاذا كانت الامور مقررة من قبل الاخ سامي فلماذا تجرى المباحثات الآن اذن؟!.

×وحتى النائب علي الاديب له رؤية مساندة لرؤية سامي العسكري؟

-هذه اجتهادات،انا اتحدث عن مباحثات رسمية بين طرفين اواطراف،والى الآن لم يطرح مثل هذا الموضوع على طاولة المباحثات.

علاقة الدولة بتفعيل الاستثمار اشبه بالعدائية

× كيف تقيمون عمل حكومة المالكي؟

-في المجال الامني هناك تحسن،ففيه تقدم طيب وملموس،لكن هناك عسكرة كبيرة،كنا نامل ان تكون الحياة اكثرمدنية،في الحكومة مايزال الجيش يستخدم في قضايا اجتماعية وسياسية،وهذا الامرغير مقبول،ولكن الامن بشكل عام جيد،وخضنا معركة شرسة ضد القاعدة والارهاب والتخريب وضد الخارجين عن القانون،ولم تكن الظروف بسيطة،ولكن هذا يقودنا الى تضخم كبير في الاجهزة العسكرية والامنية ويقودنا الى سلطات اكثر،وهذا مايجب الحذر منه لان العراق عانى الكثير من هذه الظاهرة،اما في مجال العملية السياسية، مفاهيم المشاركة، المحاصصة، الطائفية، برلمانية النظام،رئاسة النظام،مازالت في طور النقاش ولم تحسم،وكذلك التعديلات الدستورية لم تحسم لحد الآن،لذا يترتب علينا ان ننتهي من تلك الامور،للحكومة دور كبيرلكن ايضا للكتل السياسية دوركبيرفي الوصول الى اتفاق بشأنها،لكن الحكومة مبادرة ويبقى دورها مهم في هذا الجانب،اما في الاقتصاد مانزال في دائرتي الفشل والعطل،ومازلنا هناك ولم نخرج لدائرة الانطلاق والاصلاح الاقتصادي كل الاعمال التي نقوم بها اقتصاديا ماتزال غيركافية،والدولة هنا تلعب دورا شبه احتكاري،نعم ماقمنا به غير مقنع ولا يبرره الوضع الامني ولاالظروف الماضية،يبرره قصور موجود في ادارة هذا الملف،وبالتالي يجب الالتفات بجدية لاصلاح الوضع الاقتصادي فالقطاع النفطي مازال متخلفا،الكهرباء،والزراعة والري والمياه والصناعة مازالت معطلة،علاقة الدولة بتفعيل الاستثمار اشبه بالعدائية،الدولة هي العائق الرئيسي امام انطلاقة الاستثمار،من يريد ان يستثمر يواجه مشاكل وعقبات كبيرة وكثيرة من قبل دوائر ومؤسسات الدولة،المستثمر يجد عنتا كبيرا في الدوائر وبيئة الاستثمار ما زالت متأخرة جدا اذا ما قورنت بالمحيط الشرق اوسطي على الاقل،العراق من المفترض به ان ينطلق في هذا الجانب،على الاقل ليعوض سنوات الحرمان،ولكن اداء الحكومة في تصوري بالجانب الاقتصادي جاء متاخراً.

لا خلود في العمل السياسي

×على السطح انباء تتحدث عن وجود خلافات داخل المجلس مامدى صحتها؟

- برزت خلافات في كل الاطراف الاخرى،واعلنت عن نفسها اماالمجلس فمايزال موحدا في قيادته، بمثليه، في تصويته المشترك داخل البرلمان، في وزاراته، نعم هناك وجهات نظر واجتهادات مختلفة داخل المجلس اما عن المستقبل فلادري لانه لا يمكن لاحد ان يضمن في العمل السياسي بقاء خالداً لنفس التشكيلة،اما الآن فلاتوجد في المجلس نزعات انشقاقية اوانفصالية هناك اجتهادات مختلفة وخصوصاً ان هناك ديمقراطية في طرح الامور داخل المجلس،وعبرتاريخه الطويل لم يشهد المجلس انشقاقات كبيرة بقية الحركات شهدت انشقاقات خطيرة، المجلس بطبيعة تكوينه التيارية تسمح باختلافات في الداخل ولكون المجلس لا يسير على خط مركزي حديدي، وانما هناك فسحة من الاجتهاد قد تختلف فيها الاراء من اخ الى اخ اخر.

×هذا يعني لاوجود للخلافات؟

-هناك اجتهادات مختلفة، هناك اخ يزعل،لكن لم تظهر حركة انشقاقية داخل المجلس ولم يظهر انشقاق افقي اوعمودي لحد الان.

تأثير الأزمة المالية كبير جدا على العراق

×تسلمتم وزارة المالية في حكومة الدكتورایاد علاوي وباعتباركم من المتخصصين في علم الاقتصاد.هل ترون تأثيرا محتملا للازمة المالية على الاقتصاد العراقي؟

- كبير،التأثير كبير جدا ويأتي من جانبين الجانب الاول مباشر وهو بسبب هبوط اسعار النفط وهبوط سعرالدولار لان الاقتصاد العراقي يعتمد على النفط بنسبة كبيرة جداً ٩٥٪ من الموازنة هي من النفط ٧٠٪ من الناتج الاجمالي هومن النفط، فهبوط تلك الاسعار يعني هبوط الناتج الوطني الاجمالي،هبوط الانفاق الحكومي هبوط في كل شيء وكنا نتوقع حصول حركة استثمارات واسعة ولكن الازمة المالية اثرت عليها ويقينا انها ستبطئ من موعد تحقيقها، لن تلغيها لكنها ستقلص منها.

×لماذا برأيكم وعلى مدى سنوات مابعد التغيير لم تقدم وزارة المالية الحسابات الختامية لموازنات الدولة؟

-اسألوا وزارة المالية فالدستور يطالبها بتقديم الحسابات الختامية، ولكن اسباب عدم تقديمها لذلك خصوصا في عام ٢٠٠٧، اعتقد في عام ٢٠٠٨ كانت هناك تحضيرات لحسابات ختامية.

×لكنها لم تقدم ايضاً؟

-نعم كانت هناك تحضيرات ولكن اسألوا وزارة المالية هي التي تستطيع ان تجيب بشكل دقيق.

كل اموال النفط لا تستطيع ان تلبي حاجات البلد

×هل الموازنة الاستثمارية للعام الحالي ملبية لاحتياجات البلد؟

-اطلاقا...لا...وكل اموال النفط لاتستطيع ان تلبي حاجات البلد. العراق خسر طوال اربعة عقود كامل اصوله،ثلاثة حروب اقليمية، حروب داخلية مستمرة، دمار، عقوبات،حصار، سياسات خاطئة دمرت البنية التحتية،العراق بحاجة الى مئات المليارات من الدولارات، وكل اموال النفط لاتكفل عودة سريعة للاقتصاد العراقي الى وضعه الطبيعي لذا اقول لاتكفي كل الاموال، والحاجة الآن هي في الاهتمام بالاستثمارات العراقية والاجنبية وبشكل كبير لكي يسد هذا الفراغ اوهذه الفجوة.

×شاركتم مؤخرا في مؤتمر البحر الميت الاقتصادي هل افرز نتائج داعمة للاقتصاد العراقي؟

-هو منتدى اقتصادي في اطار دافوس اهمية هذا المنتدى باعتباره من المنتديات الفريدة من نوعها لكونه يضم كبار رجال السياسة، رؤساء دول،رؤساء وزراء فضلا عن المتخصصين في الاقتصاد والسياسات والاستراتيجيات اضافة الى الصحافة والاعلام،فجاء اللقاء مهما لاسيما بحضوره الكبير حيث بلغ عدد الشخصيات الحاضرة للمنتدى اكثرمن (١٤٠٠) مشارك وهذا الامر اعطى فرصة واسعة للقاءات لا تتحقق خلال اشهر ومن خلاله عرفنا مايفكربه الاخرون بالشان العراقي، وكذلك عرف الاخرون بما نفكر فيه نحن، وهي فرصة نادرة تحصل مرتين في السنة والعراق حرص على حضور هذه اللقاءات لما لها من تاثير مباشر. وقد ساهمنا في توضيح الرؤى العراقية وعززنا الصداقات الموجودة وفتحنا افاق ومساحات جديدة لم تكن قائمة،التقينا بشركات نفط، شركات تختص بالقضايا العسكرية والامنية،التقينا بمصارف، وغيرها وكذلك اللقاءات الجانبية الاخرى وكل هذه الامور نادرة التوفر وتعزز من مكانة وموقع العراق اقليميا ودوليا.

الاصلاح الاقتصادي يحتاج الى اربعة شروط

×ما السبيل السريع والصحيح للنهوض بالاصلاحات الاقتصادية للبلد؟

-هناك اربعة شروط، اولا ان تكون لنا فلسفة قرار عندما تقرر التسلح او الاستثمار في النفط ماهي الفلسفة ماهي النظرية،ماهي الفكرة، هل نحن متحدون كدولة عراقية كمجتمع عراقي كشعب عراقي في فلسفة الاقتصاد،ماذا نريد؟ الدستور يتكلم اليوم باقتصاد السوق لااحد يتكلم اليوم بالاقتصاد الاشتراكي، لايعني هذا بان الدولة ليس لها مكان، الدولة لها مكان كبير وكبير جدا ولكن يجب ان تطلق اقتصاد السوق والقطاع الخاص،قلنا اولا فلسفة القرار ثانيا اتخاذ القرار ومن يتخذه وكيفية اتخاذه هل الوزير ام رئيس الوزراء، مادور البرلمان، مادور حكومة الاقليم، مادور الحكومات المحلية من يتخذ القرار وعلى اي مستوى لان هناك قرارات لاتتخذها سوى الحكومة الاتحادية،لكن هناك قرارات يجب ان تتخذها الحكومات المحلية هناك قرارات يتخذها القطاع العام واخرى يتخذها الخاص ولكل قرارمسؤولية ومسؤول، فهذا القرارمن اختصاص وزارةالنفط بشأن انشاء مصفى، وثالثا امكانية تنفيذ القرار هل القرار معزز بتمويل مالي بخبرة متوفرة وبيئة ملائمة ام القرار نظري فقط،ورابعا متابعة التنفيذ،فالاصلاح الاقتصادي لايتم الا بتوفير تلك الشروط بكل تفاصيلها فمثلا في القطاع الزراعي ماذا نحتاج،نحتاج اولا الى تحديد مفهوم الملكية،من يستثمر الارض اين المالك واين المزارع كيف نبقي على تراكمات سلبية ورثناها من الفترة السابقة، ومن يمول عملية الزراعة فالفلاح يحتاج الى بذور واسمدة مياه ووقود كيف يضمن للفلاح ذلك،هل هو يشتريها ام يحصل على دعم ام ان هناك مصرف اوتاجر يكفل كل تلك الامور في عملية استثمار الارض ومن ثم تأتي مسألة تسويق الانتاج، هل يحددبسعر محدد ام وفق شروط العرض والطلب، وكذلك بالنسبة للقطاع الصناعي فهناك مئات المعامل معطلة كانت ملك الدولة والان وفق التمويل اللامركزي والان القسم الكبير منها ممول مركزيا كيف يمكننا اصلاح تلك المعامل؟ الاقتصاد له شروط عديدة الاقتصاد ليس كلمة واحدة شروط من الالف الى الياء يجب ان توفر، هناك علم كبير اسمه علم الاقتصاد ،وللاسف الشديد كل هذه الامور لايتم العمل فيها فالعمل الآن فعل ورد فعل فهناك من يقدم عرض وهناك من يتلقاه وقد يعمل به ويكتشف لاحقا بأن كافة الشروط غير متوفرة فيه، فتتبدد الاموال ولايحصل على نتيجة وهذامايولد الاحباطات الكثيرة ونبقى ندور في حلقة مفرغة.

النظام الرئاسي لايخلومن المشاكل

×مارايكم بمقترح رئيس الوزراء الداعي الى التحول من نظام برلماني الى نظام رئاسي..؟

-اختيارنا للنظام البرلماني كان اختيارا قائما على تعددية الشعب العراقي وطبيعته السكانية وتجربة الشعب العراقي الطويلة مع الاستبداد و التمركز والسلطة الفردية، وكان المناخ العام هو تأسيس نظام لجعل البرلمان القوة الرئيسية،وهذا الامر لايغلق الباب،فقد تكون التجربة افرزت امكانية اختيار رئاسة الجمهورية عن طريق الانتخاب المباشر وهذ النظام معمول به في الولايات المتحدة الامريكية وفي فرنسا فاذاكان الهدف هو ازالة خلافات فالامر لن يحصل، فنحن نعرف في فترة الرئيس بوش جاء كونغرس باغلبية ديمقراطية وكان هناك تقاطعا واضحا بين ادارة الرئاسة والكونغرس في الكثير من الامور، فاذا كانت لدينا مشاكل فيجب علينا ان لانعالجها بعجالة كاقتراح انظمة لاتخلو من المشاكل، ولاضير اذاكان من الممكن اقامة نظام مشترك او نظام رئاسي فالاهم ان يتوازن البلد،كيف يتوازن العراق بطبيعته التعددية بمشاكله السابقة بتاريخ طويل مع الاستبداد الفردي كيف يتوازن اذاكان النظام في اصلاحات دستورية اواجتهادات تطرح وتناقش ثم تقرشعبيا لكنني اعتقد ان النظام البرلماني هو الاصلح للعراق، فنحن مازلنا بحاجة الى مجلس اتحادي اصر عليه الدستور لكنه لم ينفذ لحد الآن فضلا عن عمل رئيس الوزراء وعمل هيئة الرئاسة فيه نصوص معطلة ولم يعمل بها الى الان، فاذاهي معطلة كيف تحكم على التجربة،وكيف ندخل في تجربة جديدة ونحن لم نستفد من تجربتنا البرلمانية الحالية،فهل استكملنا النظام الاتحادي،وبالتالي اي مقترح يجب ان يصل الى نتائج ايجابية لمصلحة الطبيعة العراقية وملائمة للواقع.

في القانون مواد يصعب تطبيقها

×مجلس الرئاسة للمرة الثانية يرفض المصادقة على قانون الامتيازات الخاصة بالبرلمانيين،فهل هناك سقف عال بالامتيازات اوجب رفضها؟

:كانت هناك بعض المواد بحاجة الى تفسير وطلبنا من البرلمان توضيحها فمرة كان هناك طلب من ضمن تلك الامتيازات بمنح اعضاء البرلمان وعوائلهم جوازات سفر دبلوماسية مدى الحياة، مدى الحياة كيف يفسر؟ ومن هي العائلة؟ العائلة يمكن ان تصل الى الظهر السابع اوالرابع اوالاول واذاكان النائب متعدد الزوجات فمن هي العائلة التي يريد لها الجواز،لذا يجب ان نعرف المسألة،والامر الاخر بأنه في حال صرف جوازات له ولعائلته مدى الحياة هذايعني ان جميع الجوازات الدبلوماسية الموجودة في وزارة الخارجية لن تكفي، فالاعتراض هو على مثل هذه الامورلسنا ضد امتيازات وحقوق النواب لان البرلمانيين يبذلون جهوداً كبيرة ويتعرضون لتهديدات كثيرة، ويجب ان يحصنوا، وتتوفر البيئة الصالحة لنجاح عملهم، لسنافي صدد تقنين هذاالوضع بل نحن مع اعطاء الحقوق الملائمة لهم شانهم شان موظفي الدولة مع معرفة اهمية المواقع، واعتراضنا يأتي لان هناك بعض المواد يصعب تطبيقها واخرى تفسيرها غيرواضح.

الانتخابات المقبلة ستكون اقل تخندقا

×رؤيتكم للمشهد السياسي في الانتخابات النيابية المقبلة؟

-من الصعب الآن الكلام لكن باعتقادي ستكون اقل خندقة من الانتخابات السابقة لكي تكون كاملة التخلص من التخندق السابق، لن تقلب الطاولة على المشهد، وتبقى التوازنات الرئيسة قائمة،الاطراف المختلفة ستسعى لتشكيل تحالفات وطنية اكثر من السابق، لان الجميع بات يدرك بأن الذي يدلي بصوته في زاخوهوبنفس وزن الصوت الذي يدلى في الفاو،وبالتالي كل طرف وان كانت ساحته الرئيسية في الشمال او في الجنوب اوفي كردستان اوفي الغرب يدرك تماما بان المحصلة النهائية تعتمد على مجموع الاصوات وليس صوت الساحة الواحدة.

×كيف تقيمون التجربة البرلمانية في العراق على ضوء عمل مجلس النواب الحالي؟

-التجربة في بدايتها كانت جيدة،لكنها سرعان ماانتكست انتكاسة خطيرة،تعطل البرلمان عن العمل وانخفض مستواه عند الشعب الى درجة كبيرة،اصبح منبرا للمهاترات الكلامية،الى درجة فقدان الثقة به،لكن خلال الشهرين الماضيين بدأ باستعادة حيويته ومؤسساته،وبدأ يرعى اصول عمل جلساته وممارسة دوره الرقابي والتشريعي بصورة سليمة.كنا نتمنى لو كان هذا الاصلاح حدث قبل عامين لشهدنا تطورا كبيرافي جميع مؤسسات الدولة.

×متى تتوقعون حل المادة ١٤٠،وهل سيأتي الحل من الداخل ام من الخارج؟

-هناك مقترحات في تقرير من الامم المتحدة بشأن كركوك والمناطق المتنازع عليها،والتقرير في الحقيقة مهم ومثير للانتباه لكونه سجل الوقائع، قد لا تكون جميعها لكنه سجل اغلبها،وعلى جميع الاطراف الآن التفاعل معه، سلبا،ايجابا، تعليقا، تعديلا، المهم هو ضرورة التفاهم، لتشكل جميع الاطراف مسارا تتجاوز من خلاله جميع المعوقات.العراق يجب ان يخرج من حواجز الماضي ويدخل آفاق المستقبل، ومن مصلحة الجميع ان تقدم تنازلات معينة لتكسب اشياء اخرى،لن يحصل اي طرف على كل شيء،وعلى الجميع ان تتولد لديهم القناعة بأنهم حصلوا على ما يريدون دون ان يخسروا اشياء جوهرية واساسية في طبيعتهم، كيانهم، ثقافتهم، حضورهم، فالكل يجب ان يشعر بانه حقق شيئاً ما من غير ان يكون في موقف تنازل عن اشياء اخرى.

في كل تجارب العالم يحصل التغيير

×البعض يقول ان اداء ممثليكم في مجالس المحافظات السابقة وراء النتائج غير المرضية لكم في الانتخابات المحلية الاخيرة،هل من اسباب اخرى تقف وراء ذلك؟

- بل على العكس،وخذ محافظة النجف مثلا او الناصرية او الديوانية كان الاداء فيها جيدا اذا ما قورن بعمل المحافظات الاخرى.

×هل هناك اسباب اخرى؟

- نعم توجد اسباب،فالمواطن يراقب ويحمل المحافظ مسألة تردي الواقع الكهربائي في حين انها من اختصاصات الحكومة الاتحادية،ويحمل المحافظشحةالوقودوتردي الواقع الزراعي وشحة المياه وغيرها وكلها من اختصاص الحكومة الاتحادية،المحافظ لم تخصص له الاموال الا في العام ٢٠٠٧ وعملت المحافظات في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ من غير تخصيصات مالية،وعطلت صلاحيات المحافظ بشكل كبيرالا في العامين الاخيرين،ولم يمنح كامل الصلاحيات،ومع ذلك هناك من قدم خدمة جيدة في مثل هذه الظروف العامة غير الجيدة،ولكن لا ننكر بان هناك قصورا،وكانت هناك اعمال كان من الممكن ان تجري بشكل افضل.وقد تكون الاسباب ايضا في الحملة الانتخابية،اوفي البرنامج العام،ممكن ان يكون هناك انفصال عن الجمهور،وفي التجربة الانتخابية الديمقراطية لايمكن للاحزاب ان تنجح في كل مرة،فقط في الانظمة الاستبدادية الحزب ينجح في كل مرة،الجمهور متغير في اختياراته ورؤاه وفي كل تجارب العالم يحصل التغيير،ففي بريطانيا لم يحكم المحافظون طول الوقت وكذلك العمال،ولا الجمهوريون ولا الديمقراطيون في الولايات المتحدة الامريكية،ولا اليسار ولا اليمين في فرنسا،دائما هناك تغييروالا ماجدوى الانتخابات وما معناها اذا لم يحصل التغيير.

×هل تسعون لوحدة الائتلاف في الانتخابات المقبلة ام ان هناك توجهاً لائتلاف وطني وليس شيعياً؟

-هناك اتجاه لابقاء الائتلاف العراقي الموحد لكن مع التوسيع والامتداد نحو الساحة الوطنية، لانه من غير الصحيح ضرب وتفكيك تكتل ائتلافي قوي والذهاب باتجاه المجهول،وعليه يجب الارتكازعلى هذا الائتلاف والانطلاق منه انفتاحا على الساحة الوطنية.

في العام٢٠١٣عودة العراق الى وضعه الطبيعي

×على ضوء خبرتكم السياسية الطويلة، هل من فترة زمنية محددة لاستقرار البلد؟

-سابقا كنت اتكلم عن العام ٢٠١٢ او٢٠١٣ كبداية لعودة العراق الى وضعه الطبيعي،قلتها قبل سنوات ومازلت اقولها مؤمنا بهذه التقديرات.ولكن هذا يعتمد على كيفية تسيير الامور،واذا مااستطاع رجال الدولة ان يدركوا بانهم رجال اصلاح وليسوا رجال مناصب وبالتالي لديهم برنامج اصلاحي يعملون عليه،ومن خلاله تترسخ القيم والمبادئ التي ارادها الدستور،حينها ستستقر النفوس على قواعد ثابتة يتقبلها الناس،فانا اعتقد بأن العام ٢٠١٣ او٢٠١٤ هو بداية صورة جديدة لعراق مستقر ومعافى، لكن اذا سادت التنازعات والتنافسات والاعتقاد بالذات وانا الذي املك الحقيقة ويجب ان افرض رأيي على الاخرين فقد تتأخر الفترة.